لماذا «أقلام دولية»؟

محمد القراري

■ إيماناً بحق الحصول على المعلومات وتوسيع المعرفة والإطلاع التي ضمنتها القوانين والمواثيق الدولية من خلال تقديم آراء وأفكار كبار الكتّاب والمفكرين في العالم والوطن العربي فإن صحيفة الثورة قررت أن تضيف لقرائها الكرام هذه الصفحة الأسبوعية كل ثلاثاء تحتوي على باقة من المواضيع المترجمة نقلاً عن كتاب وخبراء عرب وأجانب تتعلق تلك المواضيع بالساحة المحلية والعربية والدولية بهدف الإثراء بالمعلومات والإغناء بالفكرة والرأي التحليلي المعمق والتي لاشك أنها تهم القارئ اليمني مثله مثل القراء في الوطن العربي والعالم.

وتتمنى الصفحة أن تكون بذلك قد نجحت في تقديم هذه الخدمة المعرفية لقرائها في إطار حركة التطوير التي تشهدها هذه الأيام لمواكبة التغيرات المتسارعة على الساحة الإعلامية والصحفية والسياسية التي تشهدها اليمن اليوم، وهدفنا في الأول والأخير إرضاء القراء الكرام والرأي العام.

korr2009@Gmail.com

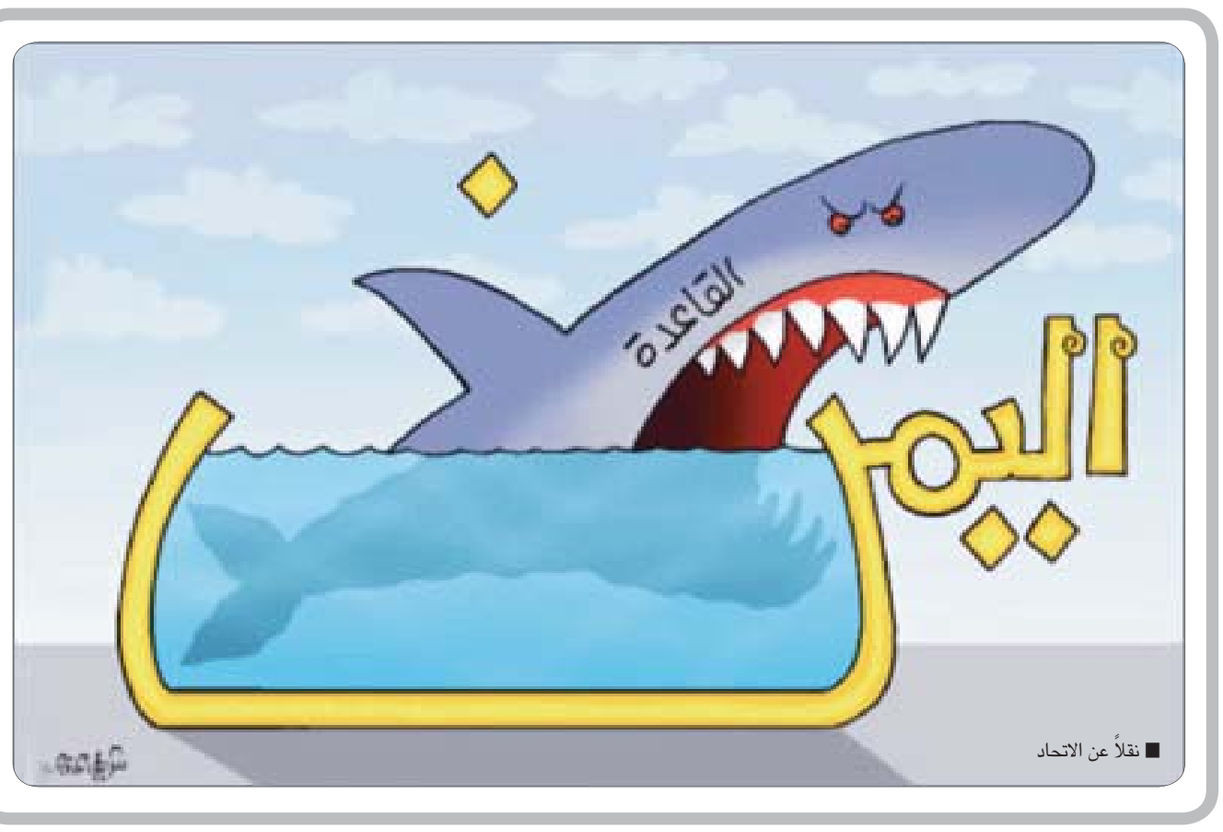

■ نقلاً عن الاتحاد

اليمن.. الأطفال على رأس ضحايا الصراعات

سودرسان راجفان

■ كانت الطفلة «نزهة محمد» شاحبة وصامتة في حضن والدتها، لا تكاد تتحرك من شدة الضعف. وفي سن الشهرين، كانت نزهة واحدة من أصغر الأطفال المحتمين داخل مدرسة ثانوية لجأ إليها مئات اليمنيين هرباً من النزاع. ويقول والدها محمد يحيى في نبرة لا تخلو من حسرة: «ليس لدينا حليب لها».

والراهن أن الانتفاضة الشعبية في اليمن والأزمة السياسية التي أعقبتها، دفعتا البلاد إلى حافة حالة طوارئ إنسانية، حسب الأمم المتحدة ووكالات المساعدة. وقد كان الأطفال هم الأكثر تأثراً بالأزمة، ذلك أن سوء التغذية آخذ في الارتفاع، والأطفال باتوا، أكثر من أي وقت مضى، هم الأكثر عرضة لأمراض تهدد حياتهم. كما أنهم يُستعملون أحياناً كجنود من قبل الأطراف المتناحرة، حيث قتل عدد منهم في تبادل لإطلاق النار. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من المدارس أغلقت أبوابها.

وفي هذا الإطار، يقول جيرت كابلير، مدير منظمة اليونيسف في اليمن: «يمكن القول هنا بدون مبالغة إن الأطفال يتحملون العبء الأكبر في الوضع السياسي الحالي». ومن بين كل البلدان في العالم العربي التي شهدت تحولا جراء الثورات الشعبية العام الماضي، يُعد اليمن حتى الآن هو الأفقر والأقل تنمية، ذلك أن البلاد لطالما ابتليت بالأزمات، من حرب أهلية في الشمال إلى حركة انفصالية وصراع في الجنوب. الأمر الذي حال دون قيام وكالات العون بتوفير مساعدة كافية للكثير من المناطق ما أغرق اليمنيين العاديين في دوامة حقيقية.

بل إن وضعهم ازداد سوءاً خلال العام الماضي، حسب موظفي منظمات الإغاثة، في وقت ظلت فيه حكومة الرئيس صالح، التي كانت تفتقر إلى السيطرة على جزء كبير من البلاد على مدى سنوات، منشغلة بالسعي للبقاء في السلطة. كما تسببت النزاعات الجديدة، التي شملت حرباً مستعرة بين الحكومة وبعض المقاتلين الإسلاميين، في عرقلة الخدمات الأساسية، علماً بأن الماء والوقود وانقطاع التيار الكهربائي تؤثر على كل مناحي الحياة تقريباً، من عمليات المستشفيات إلى مهام الصرف الصحي وجمع النفايات. كما أن أسعار المواد الغذائية في

ارتفاع دائم، والخدمات الصحية شبه منهارة.

وفي دولة تقل فيها أعمار نصف السكان عن18 عاماً، يخشى العديد من عمال المساعدات أن يمتد تأثير الأزمة السياسية والمشاكل التي تولدها إلى ما بعد هذا الجيل من الأطفال. وفي هذا السياق، يقول كابلير: «لقد تبددت مكتسبات التنمية. ويمكن القول إنها تراجعت إلى الوراء في بعض المناطق خمس إلى عشر سنوات»، مضيفاً: «اليوم، بتنا أشبه بكتيبة إطفائيين حيث نهب اليوم إلى إطفاء حريق من دون أن نكون متأكدين من أن النار لن تشتعل من جديد غداً. وبينما نرد على حريق ما، فإن ثمة ثلاث حرائق أخرى تندلع في أماكن أخرى».

غير أن الفتيات بشكل خاص، ولاسيما في المناطق الريفية، يواجهن ظروفاً أصعب. فنظراً لارتفاع معدلات الفقر وزيادة نزوح السكان من منطقة إلى أخرى بسبب العنف، تضطر الكثيرات منهن اليوم إلى تحمل مزيد من المسؤوليات في بلاد تعرف أصلاً أدنى معدل لتسجيل الفتيات في المدارس في كل منطقة الشرق الأوسط. كما يشعر عمال المساعدات بالقلق بشأن نزوع العائلات بشكل متزايد إلى تزويج بناتها بهدف تخفيف الضغوط المالية.

كما أن العديد من الأطفال يواجهون أيضاً أعراض الصدمات الاجتماعية والنفسية، مثل الكوابيس المستمرة، التي يمكن أن تعيق نموهم، كما يقول خبراء منظمات إنسانية وعلماء نفس. وفي هذا الإطار، تقول صفاء علي، الناشطة في المجال الإنساني التي تعمل مع الأطفال ممن تعرضوا لصدمات نفسية، في تقرير نُشر على موقع اليونيسف على الإنترنت: «كلما سمعوا هدير طائرة، ينتابهم الخوف ويفرون». وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى انقسام اليمن إلى عدد من مراكز السلطة، تضطر وكالات المساعدات إلى الحصول على موافقة ما قد يصل إلى 20 أو 30 شيخ قبيلة قبل أن تستطيع توفير الخدمات في منطقة واحدة.

وفي الشمال، الذي يعد واحدة من أكثر المناطق المدمّرة في البلاد، يسيطر المتمردون الحوثيون الشيعة على ثلاث مديريات. ويشتهرون بارتيابهم في الغربيين، وفي هذا الإطار، يحكي «كابلير» حادثاً وقع العام الماضي رفض فيه زعماء حوثيون السماح بتطعيم أطفالهم لأن اللقاحات كانت مصنوعة في الولايات المتحدة ويقول إن مسؤولاً حوثياً خاطبه قائلاً: «من يدري؟ فربما تقومون بتسميم أطفالنا»، وهو ما اضطر اليونيسف إلى جلب لقاحات مصنوعة في الهند.

وقد جاء عشرات الآلاف من اليمنيين إلى عدن بعد أن نزحوا عن مناطقهم بسبب القتال في محافظة أبين المجاورة، حيث تخوض الحكومة حرباً ضد مقاتلين مرتبطين بـ«القاعدة» بسطوا سيطرتهم على مناطق واسعة من المحافظة. وقد تم إيواء النازحين في نحو 60 مدرسة بهذه المدينة الساحلية الجنوبية، ولكن بالنسبة لعشرات الآلاف من الأطفال هنا، فإن ذلك يعني خسارة سنة دراسية كاملة –وكذلك الحال بالنسبة للأطفال في العاصمة صنعاء ومدن أخرى تهزها الاضطرابات السياسية.

وفي مدرسة لطفي الثانوية، تسكن 76 عائلة، تشمل 150طفلاً، داخل فصول الدراسة، وذلك بمعدل ثلاث عائلات في الحجرة الواحدة أحياناً. وفي كثير من الأحيان، يُدفع الأولاد، الذين قد يصل عمر بعضهم إلى 8 سنوات، إلى غسل السيارات أو بيع وجبات خفيفة في الشوارع من أجل إعانة عائلاتهم.

ويقول يحيى، 31 عاماً، والد الطفلة «نزهة» ذات الشهرين التي تحتاج إلى الحليب: «إن أطفالي لا يستطيعون النوم». ويضيف يحيى، الذي فر مع أطفاله الأربعة من مدينة زنجبار، الواقعة على بعد نحو35 ميلاً إلى الشمال، قائلاً: «إنني لا أعرف ماذا سيحدث لهم».

ومن جانبه، فر صالح ناصر نشير، 34 عاماً، من زنجبار في يوليو الماضي. وخلال الشهر المنقضي، أصيبت زوجته الحامل بنزيف، وعندما أخذها إلى المستشفى، قيل له إن ثمة نقصاً في الدم، وإن عليه أنه يدفع المال مقابل إمدادات من الدم أو أن يجد متبرعين بسرعة. فقام ببيع حصص غذائية منحتها إياه وكالة مساعدات محلية وعاد إلى المستشفى مسرعاً من أجل إنقاذ زوجته، «ولكن الجنين كان قد مات».

■ نقلاً عن صحيفة الاتحاد الإماراتية..

نظرة على عام 2011م

● أهم ما في عام2011 م هو الحراك المتدفق في مفاصل العالم العربي بعد طول شلل، فتونس تحتفل بمرور عام على الثورة، ومصر تمضي في طريق الانتخابات إلى مستقبل جديد، والانتخابات التي جرت في المغرب، واستمرار كفاح الشعب السوري في ظلال مخاض دموي عسير.

هذا ما كان في عالم السياسة، لكن بعض الأمور خارج السياسة يمكن تخليدها كمخرجات لعام2011 ، مثل ارتفاع أعظم ساعة في العالم فوق الكعبة بعلو يتجاوز ست مائة متر، ودخول الهندي «فاوجا سينج» ذي المائة عام في ماراثون مدينة تورنتو (كندا) لأكثر من ثماني ساعات، في كسر لقوانين الشيخوخة وتأكيد على أن الصحة يمكن المحافظة عليها لفترة طويلة.

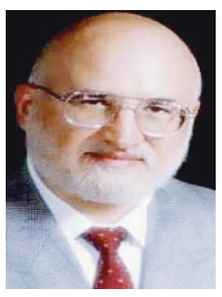
د.خالص جلبي

وفي عالم الحيوان عثر العلماء في غينيا الجديدة على الضفدع الترانزستور بطول 5.8ملليمتر، أي ما لا يتجاوز رأس السبابة! أما في الصين فتم إنجاز أمرين يدفعانها إلى مسرح التاريخ، الأول بناء جسر «كينج داو ـ هاي وان» فوق البحر الأصفر، ليصبح الجسر الأطول على ظهر المعمورة 42 (كم)، وهو يصمد أمام الزلازل بقوة 8ريختر، ويتحمل ارتطام السفن العملاقة. والأمر الثاني دخول الصين بجدارة في سباق الفضاء، حيث تم إرسال «قصر السماء» من منصة إطلاق الصواريخ في جيكوان، ضمن خطة تتضمن إرسال محطة فضائية صينية مع عام2020 م، ثم النزول على سطح القمر، بعد أن فشلت العديد من المهمات الفضائية لأميركا المنهكة اقتصادياً والغارقة في الديون.

ومن وكالة «سيرن» أُعلن عن تجربة قد تحدث انقلاباً في مفاهيم الفيزياء، حيث أرسلت حزمة من جزيئات النترينو دون الذرية إلى إيطاليا لمسافة 730 كم ليثبت بالقياس أنها تجاوزت سرعة الضوء، وإذا ثبت هذا فيكون عمود خيمة النظرية النسبية قد انهار على رأس إينشتاين، الذي جعل سرعة الضوء في نظريته ثابتاً لا يمكن تجاوزه في ظل أربع استحالات ليس أقلها توقف الزمن.

وفي اليابان التي ضربت في مارس بأشد من عشر قنابل ذرية، تفجر المفاعل النووي «فوكوشيما»، ليتضح أنه من المتعذر سحب قضبان اليورانيوم منه قبل مضي عشر سنوات، وأن مؤشرات السلامة هناك لن تعلن قبل أربعين سنة! وأن عشرات آلاف أطنان المياه قد تلوثت بالنظائر المشعة، أكثر مما فعلت قنبلة هيروشيما 168 مرة.

وتعني كارثة فوكوشيما إعلان نهاية للعصر الذري واستخداماته، فهل تسمع ذلك إيران التي تستقدم أسرارها الذرية من دول لا تقارن باليابان، وأثر هذه الجهود النووية على المنطقة فيما لو تكررت كارثة تشرنوبل أو فوكوشيما؟

ولعل أكثر ما يثير الحزن في زمن الثورات العربية، هو كثافة السرقات التي حدثت خلالها، سواء من جانب عائلة بن علي التي يقال إنها نهبت آثار قرطاج، أو ما تعرض له متحف القاهرة حيث سرقت منه 500 قطعة نفيسة، أو من جانب كتائب القذافي التي نهبت متحف طرابلس، وقامت بتدمير الآثار في منطقة «أكاكيس» التي تعود إلى 14 ألف سنة، وسرقة كنز ثمين يعود إلى معبد ارتيميس، بيعت منه قطعة في أحد أوكازيونات باريس بمبلغ 300 ألف يورو... فأين لصوص طيء ليسمعوا الأخبار؟

■ نقلاً عن الاتحاد..

«رومني»... المؤسسة والناس

● المؤسسة هي الناس يا أصدقائي» كان هذا هو ما قاله المترشح «ميت رومني» رداً على أحد السائلين في نقاش متوتر مع الجمهور جرى الصيف الماضي في ولاية «آيوا». وسيكون ما قاله رومني أثناء هذا النقاش واحدة من أولى الهفوات التي سيعلقها الديمقراطيون حول رقبته، إذا ما تم اختياره في النهاية ليخوض انتخابات الرئاسة كمرشح للحزب الجمهوري أمام أوباما، وهو أمر محتمل إلى حد كبير، وإن لم يكن أيضاً مؤكداً بشكل قاطع.

والراهن أن عبارة: «المؤسسة هي الناس» قد وظفت توظيفاً مفرطاً خارج سياقها للنيل من رومني في حين أنه كان يقصد بها أن فرض المزيد من الضرائب على المؤسسات، يعني فرض المزيد من الضرائب على الناس، لأن المؤسسة ستقوم بتحميل تلك الضرائب على المستهلكين في نهاية المطاف.

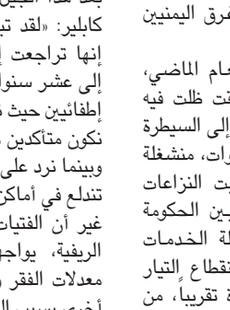
جون جادبيرج

وفي الحقيقة أن رومني يتمتع بموهبة تجعل حجمه ومناقشاته وأقواله تبدو أسوأ كثيراً عما هي عليه في الواقع. فرجل مثله يطلق عليه منتقدوه «عدو المؤسسات» –على ما في هذا المصطلح من مبالغة– ينبغي ألا يستخدم عبارة مثل «أنا أحب أن أسرّح الناس من المؤسسات» في أي سياق مهما كان، وخصوصاً في السياق الحالي حيث وصل الاقتصاد والبطالة إلى درجة مخيفة حقاً من التردي. ولا يعنيني هنا أن السياق الكامل لتلك الجملة يمكن أن يكون «أنا أحب أن أسرح الناس الذين يؤذون الآخرين»، فنحن لا نعرف أي جزء من الجملة ستستخدمها اللجنة الوطنية الديمقراطية للإساءة له وللجمهوريين.

وإذا ما عدنا إلى عبارة أن «المؤسسة هي الناس» فإننا يمكن أن نجد من يقول إن المؤسسة ليست أناساً خصوصاً في هذا النمط من الحياة البشرية القائم على الكربون الذي يحياه الناس. ولو كانت المؤسسات أناساً حقاً فإن رجلاً مثل «ستيفن كولبرت» سيكون على حق عندما يقول إن رومني يعتبر في هذه الحالة قاتلاً متسلسلاً لأنه عمل رئيساً لشركة مثل «باين كابيتال» العملاقة العاملة في مجال الاستثمارات والخدمات المالية التي قامت بشراء مؤسسات متعثرة وأعادت هيكلتها.

وعلاوة على ذلك فإن القانون لا يعامل المؤسسات مثلما يعامل الناس كما أنها بحسب ما يقول «إيليا شابيرو» أستاذ القانون: «لا تتمتع بالحماية الدستورية التي يتمتع بها الناس عادة: فالشرطة تستطيع اقتحام مقار المؤسسات في أي وقت ومصادرة ما فيها من حواسيب وأجهزة وأصول مختلفة. كما أن عمدة نيويورك يمكنه أن يمارس سيطرة على مركز روكلفر بحكم القانون وبدون تعويض إذا ما قرر نقل مكتبه إلى هناك».

إن الشيء الذي أجده ملفتاً للنظر إلى أقصى حد حول النقاش المتعلق بالمؤسسة وشخصيتها هو حقيقة أن الناس الذين يدافعون عن شخصية المؤسسة غير قادرين على تحويل المشروعات الكبيرة إلى بشر (ناس في هذا السياق) بنفس القدر الذي لا يستطيعه أولئك الذين يعارضونها. وأرى أن رئيس قضاة المحكمة العليا الأميركية «جون ستيفنز» على حق عندما يقول إن المؤسسات ليس لها إيمان ولا عقيدة ولا مشاعر ولا رغبات. ولكن قد نجد هناك من يعارض ما يقوله ويتساءل: «طالما أن الأمر كذلك فلماذا نسمع عبارات من قبيل «طمع المؤسسات».. إن الكيانات غير البشرية لا يمكن أن تكون طماعة... أليس كذلك.

■ نقلاً عن الاتحاد..

مصر وتحديات ما بعد الثورة

هرناندو دي سوتو

■ يوم باشرت إعداد دراسة عن سبل الإصلاح الاقتصادي في مصر في2004 ، واجهت معارضة من مجموعات مختلفة. فالدراسة خلصت إلى أن 8.2مليون مصري يعملون في مرافق الاقتصاد «السوداء» غير الرسمية والخارجة على القانون. وهؤلاء لا يملكون سندات ملكية عقاراتهم ولا ضمان قانونياً لأصولهم. وقدرنا نسبة المقاولين وأصحاب الشركات العاملين خارج الإطار القانوني بـ82% من أصحاب العمل، و 92%من المصريين لم يحوزوا سندات قانونية لممتلكاتهم. وإذا أدرجت هذه المرافق في سياق الاقتصاد المصري «المشروع»، تدفقت في قناته 400 بليون دولار، والمبلغ هذا يفوق قيمة الاستثمارات الأجنبية في مصر، منذ حملة نابوليون إلى اليوم.

الدراسة أعدت بالتعاون مع وزارة المال، وهي طلبت إعدادها، وصغنا برنامجاً لشرعنة هذه الحقوق واقترحناه على المجلس الاقتصادي الحكومي المصري. ورمى البرنامج إلى دمج المهمشين، ومنحهم الحقوق العقارية والتجارية. ومثل هذه الحقوق يسمح على سبيل المثل لصاحب العمل باستقطاب المستثمرين أو حماية أصوله من طريق إنشاء شركة ذات مسؤوليات قانونية محددة. والمشروع واعد: يعزز قوة الفقراء، ويحمي حقوق المستثمرين القانونية، ويساهم في تحسين الحوكمة، ويحرك عجلة جباية الحكومة الضرائب وتقليص معدلاتها. لكن مسئولين في الحكومة أطاحوا مشروع الإصلاح. والدراسة طرحت للتداول والنقاش في مؤتمرات كثيرة وبرامج «توك شو»، وصادق عليها أعضاء المجلس الاقتصادي كلهم. واقترحنا طرح المشروع على استفتاء شعبي، ولكن في كل نظام ثمة مجموعة صغيرة من الناس تستفيد من بقاء الأمور على حالها. والإصلاح هو رهن إرساء مؤسسات نافذة. وإذا بوشرت عملية التغيير، تصدى لها المستفيدون من الـ «ستاتو كو». لذا، اقترحنا إنشاء منظمة تروج للإصلاح وترسي عمليته داخل البنية البيروقراطية وترعاها. وهذا ما لم يحصل، ولم تدر عجلة الإصلاح، ولم نعرف من عرقل العملية، وقاومها. فهم لم يخرجوا إلى العلن.

وتشير نتائج الانتخابات البرلمانية إلى أن «الإخوان المسلمين» سيتحكمون بمقاليد البرلمان. ومن يطلع على القرآن، لا يساوره شك في انحيازه إلى احترام الحقوق والإيفاء بالديون وحق الملكية. واكتشفت مجموعة الدراسة أن كل مبنى أو شركة مخالفة للقوانين في مصر تملك سنداً يسوغ «وجودها». لكن المشكلة أن السندات هذه غير صادرة عن الحكومة، بل عن جمعيات محلية دينية أو غير دينية أرست إجراءات للمصادقة على ملكية فلان لعقار وآخر لشركة. لكن مشروعية هذا النوع من الوثائق القانونية ضعيفة، ولا يقر بها جميع أبناء النظام بصرف النظر عن صاحب السند ومرتبته، على نحو ما يقرون بالسندات الرسمية. ولا تحل السندات هذه محل السندات الرسمية في توثيق الملكية وتحويلها إلى رأسمال.

لكن الحال هذه تشير إلى أن الخطوات الأولى نحو توثيق الملكية بدأت في مصر، ولو في دوائر الظل. فعملية إثبات الملكية انطلقت من هذه الدوائر في كل دول العالم. فعلى سبيل المثل، كتاب دومسداي البريطاني، وهو خلاصة إحصاء الأراضي والعقارات وملكيتها بين 1085 و 1086الذي أمر به ويليام الفاتح، وثق معلومات عن الملكية في انكلترا العصور الوسطى: «جون سميث يملك عدداً كبيراً من المواشي والحظائر». والتوثيق هذا لم يرقَ إلى صك سندات. ولكن مع مرور الوقت، استند إلى هذه المعلومات لاستحداث سندات ملكية. وعلى رغم أن هذه السيرورة امتدت طوال قرون قبل أن تبلغ هدفها، ثمة خطوات ملموسة تؤدي إلى بسط سلطة القانون على الملكيات في مصر. وقدرت مجموعة البحث ووزارة المال قيمة الأصول هذه بـ 400بليون دولار، وضم هذه الأصول إلى الاقتصاد الرسمي يضاعف النمو الاقتصادي في الأعوام الخمسة المقبلة.

في المقابل، عملية الإصلاح في البيرو انعقدت ثمارها فوراً: فهي رفعت أسعار العقارات في أفقر الأمكنة وأكثرها هامشية. وفي أحياء الصفيح في ليما، ارتفعت قيمة الأكواخ نحو 400 % بين عامي 1997و .2010والارتفاع هذا وثيق الصلة بضمانة حقوق الملكية والملكية الموثقة و «الموثوق فيها» من غير لبس. ويعود إدراج منظمة «شاينينغ باث» الإرهابية البيروفية اسمي وأسماء زملائي على لائحة أهدافها إلى مشاركتنا في إرساء عملية الإصلاح. وتجربة البيرو تشبه تجارب كل الدول التي تعاني الإرهاب. فالمجموعات الإرهابية تتوجه إلى جماعة تعتبر نفسها مهمشة ومقموعة، وتعرض عليها خدماتها. وفي البيرو، نصبت «شاينينغ باث» نفسها ضامنة للملكيات غير المشروعة والتي لا يقر بها القانون. وحين وضعت خطط للاعتراف بهذه الأصول وجعلها قانونية، شعرت المنظمة الإرهابية بأنها مهددة. وعملية الإصلاح أفضت إلى ارتفاع نسبة حيازة النساء العقارات التي كانت ملكيتها من غير سند قانوني، من 30 في المائة إلى 56 في المائة . ولجأت «شاينينغ باث» إلى العنف والقوة للانتقام، وأنشأت خلية اغتيالات حاولت استهدافي. ونجوت من الاغتيال لكن عدداً من زملائي والمارين أصيبوا، وتضرروا.

وإذا اجتمع اثنان في القاهرة، بائع وشار، وقال الأول أن قيمة الأرض نحو مليون دولار، ووافقه الثاني، لن يطول الأمر بالشاري قبل أن يسأل البائع عن سند الملكية ويجيب الأخير أنه غير متوافر. البائع يعرف وجيرانه أن الأرض هذه تعود له، لكنه لا يملك ورقة قانونية تثبت ذلك. والأغلب أن الشاري سيتردد في إبرام الصفقة، ولكن إذا صيغت معايير منمذجة لقيمة الأراضي وسعرها ووثائقها، رفعت القيود عن احتمالات اقتصادية ضخمة.

إن إنجاز مثل هذا الإصلاح وانعقاد ثماره بين ليلة وضحاها ممكن، وهو رهن القرار السياسي بتغيير واقع الأمور وإيكال تنفيذ المشروع إلى مَن يستفيد من إنجازه. وهذا ما فعله اليابانيون بين1945 و .1950فارتقت اليابان من بلد إقطاعي ناتجة المحلي أقل من نظيره في دول أميركا اللاتينية إلى واحد من أقوى الاقتصادات في العالم. لكن الإصلاح متعذر إذا أوكل إلى أعداء التغيير.

ويدور الكلام على أن المجلس العسكري المصري، وهو يسيطر على قطاعات كبيرة من الاقتصاد المصري، عاجز عن التنافس في مناخ اقتصادي حر. لكنني لست مصرياً وغير مخول تناول مثل هذه المسألة. مع ذلك أنصح بإيلاء مصالح الفقراء الأولوية، وتوجيه عملية الإصلاح القانونية إلى توفير الفرص لهم (الفقراء) وتعزيز حقوقهم. وحريّ بعملية الإصلاح أن تخطو أيسر الخطوات في وقت أول، أي أن تساهم في حمل المصريين على إدراك أن أصولهم وملكياتها «خارجة عن طوعهم» وأنهم لا يملكونها فعلاً، ولا يسعهم توسلها في الاستثمار والتمويل. ويفترض أن ينزل الإصلاح على ما يشغل الناس أولاً، ثم ينصرف إلى معالجة المشكلات الأخرى.

والحق أن ماركس أدرك أن ما يطيح السلطة هو ذيوع الشعور بالاغتراب: شعور المواطن بأنه خارج نظام الإنتاج وبأنه مهمّش. وفي مصر لا يقتصر المهمشون على الطبقة العاملة، فالطبقة الدنيا تشعر بأنها مهمشة، وعدد من هؤلاء المهمشين أضرم النار بنفسه للاحتجاج على الأوضاع، ولم ينشر تغريدة على «تويتر» أو يستخدم منبر «فايسبوك» للاحتجاج. قابلتُ ناجياً أضرم النار بنفسه، وهو يدير مطعماً صغيراً، ويتعرض للابتزاز المتواصل. قلتُ له: «أنتِ صاحب عمل صودرت بعض حقوقه». فقاطعني قائلاً: «أرجوك لا تعتبرني صاحب عمل، أنا فقير فحسب». ولزمني وقت لأفهم ما يعنيه. فاعتباره نفسه من الفقراء يخوله الحصول على مساعدة عينية قوامها أرغفة خبز مخفضة السعر. وهو يقدم هذا الخبز على طاولات مطعمه. ولم يخطر في بال هذا الرجل أن حيازته وسائل تجارية قانونية ومشروعة تعود عليه بربح وفير وتحسن ظروف حياته. وحركات الاحتجاج في مصر والشرق الأوسط هي حركات لم يُدرَك جوهرها السياسي بعد، وفهم السياسيين حاجات هذه الطبقة الثائرة يخولهم إرساء الإصلاحات.

● اقتصادي بيروفي، عن موقع «فورين بوليسي» الأميركية..

■ نقلاً عن الحياة..